



Permanent mission of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وفد دولة الكويت الدائم
لدى الأمم المتحدة
نيويورك



بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

السيد / أحمد مبارك العميري

أمام

اللجنة الخامسة

الدورة السادسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند (١٣٨): جدول الأنصبة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الخميس، ٣ أكتوبر ٢٠١١

السيد الرئيس ،

يود وفد بلادي أن يتوجه لسعادتكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للجنة الخامسة لهذه الدورة ، ويسعده أيضا أن يوجه من خلالكم التهنئة لأعضاء المكتب الموقرين ، متمنين لكم جميعا التوفيق والنجاح في إنجاز أعمال هذه الدورة . ونؤكد دعم وفد دولة الكويت الكامل للجهود التي ستبذلونها من أجل التوصل الى النتائج المتوخاة.

ويسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد / برناردو جريفر ، رئيس لجنة الاشتراكات على تقديمه تقرير اللجنة رقم (A/66/11) وعلى الجهود التي بذلت في اعداد التقرير .

السيد الرئيس ،

أن بند جدول الأنصبة لقسمة نفقات الأمم المتحدة من أهم البنود التي تناقشها اللجنة الخامسة لما له من علاقة وثيقة في تمويل أنشطة المنظمة الدولية وفي هذا المجال يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه مندوب الأرجنتين الموقر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد الرئيس ،

أن الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة يتطلب التأكيد على استمرار التدفقات المالية بما يتناسب مع ولايتها وأهدافها.

أن مبدأ القدرة على الدفع يبقى المبدأ الرئيسي في تحديد أنصبة الدول الأعضاء ، وأن عناصر المنهجية المختلفة التي تحدد هذه القدرة يجب أن تبقى في تطور مستمر بما يحقق أكبر قدر من العدالة والشفافية والمرونة في إقرار أنصبة الدول ، كذلك فإن إقرار أية زيادات في أنصبة الدول النامية على أساس أن يقابلها تخفيضات في أنصبة الدول المتقدمة أمر لا يمكن القبول به في أي جدول مقبل لقسمة نفقات المنظمة.

إن آثار الأزمة المالية والإقتصادية التي اجتاحت العالم مؤخراً والتي أدت الى حدوث زيادات في أنصبة بعض الدول النامية قابلتها تخفيضات في أنصبة الدول المتقدمة ، علما بأنه لم يكن للدول النامية أي دور في حدوث هذه الأزمة التي أدت أيضا الى تهديد النظام المالي الدولي ، وذلك يتنافى مع مبدأ القدرة على الدفع واستحدثت زيادات في أنصبة الدول النامية وذلك ما يرفضه وفد دولة الكويت.

يثنى وفد بلادي على نظام خطط التسديد المتعددة السنوات والذي سيساهم بفعالية في اظهار رغبة الدول بالوفاء بالتزاماتها تجاه الامم المتحدة. كما نؤيد توصية لجنة الإشتراكات الخاصة بطلبات الإعفاء بموجب المادة "١٩" من الميثاق لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى ، وجزر القمر، وغينيا- بيساو ، وليبيريا، وسان تومي و وبرينسب، والصومال، والسماح لهذه الدول التي تمر بظروف خارجة عن ارادتها بالاحتفاظ بحقهم في التصويت حتى نهاية الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

السيد الرئيس ،

إن توفر الإرادة السياسية للدول الأعضاء في تسديد التزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط هي من أهم الأولويات التي تمكن منظماتنا من الاستمرار في أداء مهامها ، وأن ايمان دولة الكويت بالدور الحيوي الهام الذي تقوم به المنظمة يجعلها تواصل الوفاء بكل التزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد .

السيد الرئيس ،

يأمل وفد بلادي أن تستمر لجنة الإشتراكات في تطوير مختلف عناصر المنهجية الحالية وأن لا يتم اقرار أي زيادات مفرطة في أنصبة الدول النامية ، حتى لا يؤدي ذلك الى حدوث تشويهاات في أنصبتها مما يكون عاملا سلبيا يساعد في عدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها . وأن تأخذ بعين الإعتبار قرارات الجمعية العامة العديدة والتي حث بعضها الدول الأعضاء مساعدة لجنة الإشتراكات في وضع الخطوط التوجيهية اللازمة والتي تساعد في التوصل الى مشاريع قرارات تعكس الوضع الحقيقي الذي يؤدي الى اقرار جدول أنصبة أكثر شفافية وعدالة.

وشكرا السيد الرئيس